

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كۆماری عیراق
دادگای بالای نییحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣ وموحداته ٤ و١٨ و١٩ و٢١/اتحادية/أمر/٢٠٢٥

وقف تنفيذ القانون هو سلطة جوازية وهو اجراء وقائي مؤقت الى حين الفصل في مدى دستورية القوانين موضوع الدعاوى ومطابقتها للدستور من عدمه، إذ ان الآثار التي تترتب على تنفيذ القوانين لا يمكن تلافيها عند صدور حكم يقضي بعدم دستورتها لا سيما ان صفة الاستعجال تقوم على أساس فكرة الحماية العاجلة المؤقتة التي لا تهدر حقاً ولا تكسبه، ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا ايقاف تنفيذ القوانين التي تم اقرارها في جلسة مجلس النواب المرقمة (٣) المنعقدة في يوم الثلاثاء المصادف ٢١/كانون الثاني/ ٢٠٢٥، المتضمنة القوانين الثلاث: قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وقانون التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ وقانون اعادة العقارات الى أصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، الى حين حسم الدعاوى (١٧/اتحادية/٢٠٢٥) و(١٨/اتحادية/٢٠٢٥) و(١٩/اتحادية/٢٠٢٥) و(٢١/اتحادية/٢٠٢٥) و(٢٣/اتحادية/٢٠٢٥)، وصدر القرار بالاكثريه استناداً لأحكام المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً وملزماً وحرر في الجلسة المؤرخة ٥/شعبان/ ١٤٤٦ هجرية الموافق ٢٠٢٥/٢/٤ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عيود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا